

التكليف الثامن

توجيه النقد لدراسة:

"أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحقيق الريادة الإستراتيجية بوجود التفكير
الرشيق متغيراً وسيطاً: دراسة تطبيقية في قطاع البنوك التجارية في المملكة الأردنية
الهاشمية"

Dr/ Hanan Bassam Afashah

دراسات نقدية 3 – 1 Literary Criticism

الدراسة محل النقد:

دراسة (عبد الحليم، 2023)، بعنوان: "أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحقيق الريادة الإستراتيجية بوجود التفكير الرشيق متغيراً وسيطاً: دراسة تطبيقية في قطاع البنوك التجارية في المملكة الأردنية الهاشمية".

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحقيق الريادة الاستراتيجية مع اعتبار التفكير الرشيق كمتغير وسيط ضمن قطاع البنوك التجارية في المملكة الأردنية الهاشمية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم إعداد استبانة لجمع البيانات الأولية وتوزيعها على عينة شملت 432 فرداً من أعضاء الإدارة العليا والوسطى في البنوك التجارية الأردنية، وتم تحليل 217 استبانة صالحة باستخدام برمجيات AMOS 27 و SPSS لاختبار فرضيات الدراسة وتحليل البيانات، وقد كشفت النتائج عن ارتفاع مستوى تطبيقات الذكاء الاصطناعي والريادة الاستراتيجية وممارسة التفكير الرشيق في قطاع البنوك التجارية الأردنية، كما أظهرت النتائج وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي على تحقيق الريادة الاستراتيجية وممارسة التفكير الرشيق، إلى جانب تأثير واضح للتفكير الرشيق في تعزيز الريادة الاستراتيجية، وأكدت الدراسة وجود أثر مهم وذو دلالة إحصائية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحقيق الريادة الاستراتيجية بوجود التفكير الرشيق كعامل وسيط، وأوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في تطوير وتوسيع نطاق تطبيقات الذكاء الاصطناعي نظراً لدورها الفعال في دعم الريادة الاستراتيجية وتعزيز التفكير الرشيق، مما ينعكس إيجابياً على جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة.

نقد النظريات العلمية التي تناولتها الدراسة:

تناولت هذه الدراسة نظريات الريادة الاستراتيجية من خلال استعراض مجموعة من الإسهامات النظرية المختلفة التي شكلت أسسًا لفهم هذا المجال. ومع ذلك، يمكن تقديم نقد لهذه النظريات من عدة جوانب كما يلي:

أولاً: نظرية الابتكار لشومبيتر (Schumpeter):

تُعد نظرية الابتكار لشومبيتر (Schumpeter) من أبرز النظريات في مجال الريادة الاستراتيجية، حيث تركز على الابتكار كمحرك أساسي للنمو والتنمية الاقتصادية، وتبرز دور رائد الأعمال في تحفيز النشاط الاقتصادي ودفع عجلة التغيير والتطوير، ومع ذلك تواجه النظرية العديد من الانتقادات إذ يُنظر إليها أحياناً على أنها تركز بشكل مفرط على الابتكار في حين تتجاهل عوامل أخرى مؤثرة، مثل المهارات الإدارية والتنسيق المؤسسي الضروري لضمان نجاح أي مشروع ريادي، كما أن النظرية لم تولِ الاهتمام الكافي لدور الدولة والسياسات الاقتصادية في تعزيز أو تقييد بيئة الأعمال، مما قد يقلل من شمولية رؤيتها لتحقيق النمو المستدام في السياقات الاقتصادية المتعددة.

ثانياً: نظرية الإنجاز لماكلياند (McClelland):

تركز النظرية على دافعية الإنجاز كعامل أساسي في ريادة الأعمال، وتبرز أهمية التحفيز الداخلي في دفع الأفراد لتحقيق التميز والنجاح، وتعتبر هذه النظرية من الإسهامات المهمة في فهم سلوكيات رواد الأعمال ودوافعهم الذاتية، ومع ذلك نجد أن النظرية تفتقر إلى الاهتمام بالجوانب السياقية الخارجية مثل؛ تأثيرات السوق والسياسات الحكومية، مما يجعلها أقل قدرة على تفسير السلوك الريادي في البيئات المعقدة والمتغيرة، إضافة إلى ذلك فإن تركيزها على الأفراد وحدهم يتجاهل العوامل التنظيمية والمؤسسية، التي تلعب دورًا جوهريًا في دعم أو إعاقة ريادة الأعمال، وهو ما يحدّ من شمولية النظرية في تقديم فهم متكامل لهذا المجال.

ثالثاً: نظرية الكفاءة X لليبنشتاين (Leibenstein):

تسلط هذه النظرية الضوء على دور عدم الكفاءة التنافسية في تحفيز ريادة الأعمال، مما يعكس أهمية تحسين الإنتاجية وخفض التكاليف لتحقيق ميزات تنافسية، وهذا التركيز يجعل النظرية ذات قيمة في تفسير كيفية دفع المؤسسات نحو أداء أفضل في ظل بيئات سوق متغيرة، ومع ذلك نرى أن النظرية تعاني من غموض في تعريف مفهوم "كفاءة X" وصعوبة قياسه بدقة، مما يقلل من قابليتها للتطبيق في الممارسات العملية، كما أن النظرية لم توضح بشكل كافٍ العوامل التي تساعد المؤسسات على العمل بكفاءة في بيئات متنوعة، وهو ما قد يحد من قدرتها على تقديم رؤية شاملة ودقيقة حول تحسين الكفاءة في سياقات مختلفة.

رابعاً: نظرية تحمل المخاطر لفرانك نايت (Knight):

تؤكد النظرية على أن جوهر ريادة الأعمال يكمن في تحمل المخاطر، وهو ما يجعلها منطقية في تحليل الربح باعتباره عائداً لهذه المخاطرة، مما يبرز الدور المركزي الذي يلعبه رائد الأعمال في مواجهة عدم اليقين لتحقيق النجاح، ومع ذلك يمكن توجيه بعض الانتقادات للنظرية، حيث أنها تتناول المخاطر بمعزل عن تأثير البيئة المحيطة مثل التغيرات الاقتصادية أو الدعم الحكومي، مما يحد من شمولية تحليلها، كما أنها تفترض أن جميع رواد الأعمال يتحملون نفس القدر من المخاطرة، وهو افتراض لا يعكس الفروقات الفردية والظروف المتباينة التي تؤثر على قرارات المخاطرة.

خامساً: نظرية ماكس وبرلنمور ريادة الأعمال (Weber):

تُعد النظرية من النظريات التي تربط بين القيم الدينية والثقافية والسلوك الريادي، مما يمنحها أهمية في إبراز دور الدين في تحفيز الأنشطة الريادية ودفع الأفراد نحو الابتكار والتطوير في مجتمعاتهم، غير أن هذه النظرية لا تخلو من الانتقادات، حيث إنها قد تُعتبر مقيدة بنظرة استشراقية قديمة تعكس تصورات ثقافية

ودينية تاريخية، كما أنها قد تعزز التعميمات حول الدور الديني والثقافي في ريادة الأعمال دون أخذ التغيرات الاجتماعية والثقافية الحديثة بعين الاعتبار، مما يحد من شمولية رؤيتها في السياقات المعاصرة.

سادساً: نظرية هاجن (Hagen) لسلوك الريادة:

تُعد هذه النظرية من النظريات المميزة التي تسلط الضوء على العوامل الاجتماعية والنفسية المؤثرة في تشكيل السلوك الريادي، مما يعكس فهمًا عميقًا لدور التفاعلات الاجتماعية والسمات النفسية في دفع الأفراد نحو اتخاذ المبادرات الريادية، ومع ذلك يمكن نقد هذه النظرية لتركزها على التفاعلات الفردية والاجتماعية فقط، مما قد يؤدي إلى إغفال الجوانب الاقتصادية والسوقية التي تلعب دورًا محوريًا في تشكيل بيئة ريادة الأعمال، فعدم تناول تأثير العوامل الاقتصادية مثل العرض والطلب أو السياسات الاقتصادية قد يُضعف من قدرة النظرية على تقديم تفسير شامل لكافة جوانب السلوك الريادي في مختلف السياقات.

سابعاً: نظرية القيم الثقافية لتوماس كوكران (Cochran):

تُعد النظرية من النظريات الهامة التي تبرز دور القيم الثقافية في تشكيل مواقف الأفراد ودوافعهم تجاه ريادة الأعمال، حيث تشدد على أن الثقافة تلعب دورًا محوريًا في تحديد توجهات الأفراد نحو المبادرة الريادية، ومع ذلك يمكن نقد هذه النظرية بسبب مبالغتها في التأثير الثقافي على العوامل الأخرى، مثل العوامل الاقتصادية والسياسية، التي تُعد بدورها مؤثرة في بيئة ريادة الأعمال، كما أن النظرية قد تُعتبر محدودة من حيث قدرتها على التكيف مع السياقات المتنوعة عبر البلدان، إذ يمكن أن تختلف تأثيرات القيم الثقافية بشكل كبير من بيئة إلى أخرى، مما يجعل من الصعب تعميم نتائجها على كافة المجتمعات.

ثامناً: نظرية يونغ (Young) للتغيير في نمط مستوى المجموعة:

تقدم النظرية بُعدًا اجتماعيًا لفهم ريادة الأعمال، حيث تركز على التفاعل بين المجموعات الفرعية داخل المجتمع وكيفية تأثير هذه التفاعلات على أنماط سلوك الأفراد في إطار ريادي، وهذا المنظور يعزز من أهمية العلاقات الاجتماعية والتفاعلات الجماعية في تشكيل ديناميكيات ريادة الأعمال، ومع ذلك يمكن أن تُنتقد هذه النظرية بسبب تعقيدها وصعوبة تطبيقها في الممارسات الريادية المعاصرة، فهي تتطلب فحصًا دقيقًا للتفاعلات الاجتماعية التي قد تكون صعبة القياس أو تتداخل مع عوامل اقتصادية وسياسية أخرى، مما يجعل من الصعب تبنيها بشكل عملي في بيئات ريادة الأعمال الحالية.

تاسعاً: نظرية التعرض لريادة الأعمال:

تركز النظرية على أهمية التعليم والتعرض للأفكار الجديدة كوسيلة لتوسيع آفاق الفرد وزيادة قدرته على اكتشاف الفرص الريادية، فمن خلال التعرف على تجارب وأفكار جديدة، يمكن للفرد أن يطور مهاراته الريادية ويعزز من إبداعه في التعامل مع التحديات التجارية، ومع ذلك تواجه النظرية انتقادات كونها تركز بشكل رئيسي على الجوانب المعرفية والتعليمية دون أن تأخذ في اعتبارها الجوانب الاقتصادية والتنظيمية التي تعتبر ضرورية لتطوير ريادة الأعمال، فعلى الرغم من أهمية التعليم في تنمية قدرات الأفراد، إلا أن غياب التركيز على عوامل مثل؛ التمويل، والبنية التحتية، والسياسات التنظيمية قد يحد من فاعلية هذه النظرية في تفسير عملية ريادة الأعمال بشكل شامل.

عاشراً: نظرية النظام السياسي لنمو ريادة الأعمال:

تركز هذه النظرية على تأثير السياسات الحكومية والبنية التحتية في دعم بيئة ريادة الأعمال، فهي تؤكد أن السياسات الحكومية المناسبة مثل؛ الحوافز الضريبية، وتسهيل إجراءات الترخيص، وتوفير التمويل، وتلعب

دورًا حاسمًا في تشجيع الأفراد على دخول ميدان ريادة الأعمال وتحفيزهم على الابتكار، كما أن البنية التحتية الجيدة، مثل شبكات النقل، والاتصالات، والتعليم، تعزز من قدرة رواد الأعمال على النجاح والنمو.

ومع ذلك تواجه هذه النظرية بعض الانتقادات، حيث يُعتبر أن تركيزها الكبير على العوامل الخارجية التي لا يملك الفرد سيطرة عليها أقل عملية في بعض السياقات، فعلى سبيل المثال، في الدول ذات السياسات الحكومية غير الداعمة أو تلك التي تفتقر إلى بنية تحتية قوية، قد يكون من الصعب على رواد الأعمال النجاح حتى إذا كانت لديهم مهارات ريادية عالية، وهذا يُظهر أن الاعتماد المفرط على النظام السياسي قد لا يكون كافيًا لتحقيق نمو ريادي مستدام إذا كانت العوامل الأخرى غير مؤاتية.

المراجع:

- عبد الحليم، رنا توفيق محمد، (2023)، " أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحقيق الريادة الإستراتيجية بوجود التفكير الرشيق متغيراً وسيطاً: دراسة تطبيقية في قطاع البنوك التجارية في المملكة الأردنية الهاشمية"، جامعة مؤتة، كلية الدراسات العليا.